Journal of Management, Organizations and Strategy JMOS
Spatial and entrepreneurial development studies laboratory
Year : 2023 Vol.5 No.3 pp:22-34

Electronic payment mechanisms and their role in reducing Algeria's liquidity crisis

KISSI Fadia[1]

[1] *Djillali Liabes University, Sidi Bel Abbes, Algeria , fadiakissi@gmail.com*

ARTICLE INFO

Article history:
Received:16/05/2023
Accepted:19/06/2023
Online:30/09/2023

Keywords:
e-commerce
Electronic Payment Methods
liquidity crisis
online banking
bank cards
JEL Code:

ABSTRACT

The world's information technology development over the last decade has affected the banking sector as the heart of economic transactions. It helped the emergence of electronic banking and forced banks in various countries of the world, By improving the quality of services and modernizing the means of payment, Algeria is experiencing an economic and financial recession since 2019, beginning the popular movement and then the coronavirus crisis, such as quarantine, suspension of most business activities and decline in the activity of major enterprises, leading to the liquidity crisis.
This study aims to analyze the reality of Algeria's electronic monetary system and its development, while assessing its role in the face of the liquidity crisis.

آليات الدفع الالكتروني ودورها في الحد من أزمة السيولة في الجزائر

قيسي فادية[1]

[1] *جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، fadiakissi@gmail.com*

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال:2023/05/16
تاريخ القبول:2023/06/19
تاريخ النشر:2023/09/30

الكلمات المفتاحية

التجارة الالكترونية
وسائل الدفع الالكترونية
أزمة السيولة
الصيرفة الالكترونية
البطاقات البنكية

الملخص

إن التطور التكنولوجي المعلوماتي الذي شهده العالم خلال العشرية الأخيرة أثر على القطاع المصرفي باعتباره قلب التعاملات الاقتصادية، ساعد على ظهور الصيرفة الإلكترونية وأجبر البنوك في مختلف دول العالم، بتحسين جودة الخدمات وتحديث وسائل الدفع، تعيش الجزائر ركودا اقتصاديا وماليا منذ سنة 2019 بداية الحراك الشعبي ثم أزمة كورونا كالحجر وتعليق معظم النشاطات التجارية وتراجع نشاط المؤسسات الكبرى، هذا ما أدى إلى أزمة السيولة.
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع النظام النقدي الالكتروني بالجزائر ومدى تطوره، مع تقييم دوره في مواجهة أزمة السيولة المصرفية.

*Corresponding Author: *KISSI Fadia*

CC BY-NC

- **مقدمة:**

يشهد العالم الآن في هدا العصر الحديث العديد من التطورات، لعل أهمها ثروة تكنولوجيا والاتصال التي لها الكثير من المزايا وأثرت على مختلف المجالات الاقتصادية، القانونية، الاجتماعية، الثقافية...، بحيث تهدف على تحقيق السرعة في تنفيذ المعاملات وهذا ما يعرف بالاقتصاد الرقمي.

إن ظهور المصارف الالكترونية كان نتيجة لمواكبة التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات ونقل المعلومات ألا وهي ظهور شبكة الانترنيت التي أصبحت لها أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية، لذلك تم اكتشاف وسائل الدفع تختلف عن تلك الوسائل التقليدية والتي تعرف بوسائل الدفع الالكترونية الحديثة باعتبارها توفر الوقت وتخفض التكاليف.

إن نظام الدفع بالجزائر يعاني من تأخر في تطبيق و إدخال وسائل الدفع الالكترونية لدلك شهد النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات من أجل تحسين نشاطه ابتداء من سنة 2005 بوضع برنامج خاص بإصلاح نظام الدفع في الجزائر، وهدا بالتعاون مع الوزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي، من أجل الانتقال من اقتصاد الموجودات إلى اقتصاد المعلومات والأرقام الذي تتعامل به مختلف البنوك الدولية وعلى المستوى العالمي، كما أصبحت قدرات القطاع المصرفي في الجزائر على استقطاب السيولة ومن ثمة إعادة توزيعها بكفاءة لتمويل التنمية الاقتصادية محل اهتمام المسؤولين.

- **الإشكالية:**

ضمن هدا الإطار العلمي والفكري المتداخل وأمام العرض السابق وتبرير ملامح إشكالية البحث التي يمكن صياغتها على النحو التالي: ما مدى فعالية تحديث نظام الدفع بالجزائر في مواجهة أزمة السيولة؟

ومن هنا نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ما المقصود بأدوات الدفع الالكتروني وأهميتها؟

-كيف تحاول البنوك الجزائرية تحديث نظام الدفع وماهي الحدود التي وصلت إليها؟

-هل هناك علاقة بين نظام الدفع الالكتروني والسيولة؟

-ماهي المعوقات التي تقف أمام استخدام أدوات الدفع الالكتروني بالجزائر وأمام مواجهة أزمة السيولة؟

- **الهدف من البحث:**

يهدف هدا البحث محاولة تقييم وسائل الدفع الحديثة وأداء القطاع المصرفي في الجزائري خلال السنوات الماضية، إلقاء الضوء على عناصر الإصلاحات التي انتهجتها في مجال تحديث نظام الدفع وفتح القطاع المصرفي أمام المنافسة الأجنبية، وذلك من اجل مواجهة أزمة السيولة مختتما ببعض الملاحظات حول التحديات المستقبلية التي تواجه القطاع المصرفي واقتراحات لإيجاد الحلول لدلك.

- **منهج الدراسة:**

عن منهج الدراسة المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف نظام الدفع الالكتروني، واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر، وتحليل أزمة السيولة النقدية.

I. ماهية العمليات المصرفية الالكترونية:

عن ظهور التجارة الالكترونية كان نتيجة التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والتطور في استخدام المعلوماتية والحاسب الآلي في معالجة معظم المعاملات المالية في مختلف المجالات حيث دفع هدا الواقع الجديد بالمؤسسات المالية والمصرفية إلى تطوير أساليب وطرق الدفع الالكتروني بمختلف أنواعه.

1/مفهوم نظام الدفع الالكتروني:

هو أحد طرق الدفع الحديثة التي تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية لجعلها آمنة وسهلة وتخضع للوائح والقوانين التي تسير الحركات المالية وتجعلها تتم في سرعة تامة لضمان الحماية والأمان المستخدم.

يمكن تعريف هدا النظام الدفع من خلال المزايا التي يتمتع بها:

-توفير الوقت في الحصول على السلع بسرعة وبدون تكاليف، في أي وقت من النهار او الليل، وفي أي مكان في العالم عن طريق الانترنيت.

-سهولة التعامل من خلال الهاتف النقال بدلا من حمل النقود النقدية انترنت سوف يجهل هناك أكثر من بديل وطريقة للحصول على السلع والخدمات المطلوبة.

-يساعد البنوك على تحقيق أرباح من خلال تكاليف المعاملات

ر غم هده المميزات إلا أن هناك عدد من المخاطر التي قد يتسبب بها ومن أبرزها هو تعرضه للفرضية والاختراق ودلك من خلال الاحتيال الذي يمكن من خلاله الحصول على بيانات وأموال المستخدمين وسرقتها.

2/تقنية الدفع الالكتروني:

هي عملية تحويل الأموال بطريقة رقمية أي استخدام أجهزة كمبيوتر وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات وهي مقبولة اجتماعيا لتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون، وبتعريف آخر هي تقنية تستخدم فيها وسائل كهربائية أو مغناطيسية أو ضوئية أو إلكترومغناطيسية في تبادل المعلومات وتخزينها (الكيلاني، 2008، صفحة 62).

هناك أكثر من وسيلة لأنظمة الدفع الالكتروني والتي تختلف من دولة لأخرى، وكانت أولها ظهور البطاقات البنكية والتي تطورت من البطاقة ذات الشريط المغناطيسي إلى البطاقة ذات الخلية الالكترونية، كما ظهرت وسائل دفع أخرى نتناولها فيما يلي (الرحيم، 2012):

3/أنواع وسائل الدفع الالكتروني:

تستخدم هده الوسائل لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد، حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين مكانيا، ويتم الدفع المباشر عن بعد عبر شبكة الاتصالات (الفتاح، 2003، صفحة 25). ويتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد ويمكن ذكر أنواع هده الوسائل على النحو التالي:

3-1/البطاقات البنكية: credit card

البطاقة البنكية هي بطاقة بلاستيكية مغناطيسية مدون عليها بيانات مرئية وغير مرئية ذات خصائص معينة صادرة عن مؤسسة مصرفية تستخدمها كوسيلة تعامل عوضا عن النقود وهناك عدة أنواع من البطاقات:

3-1-1/البطاقات الغير ائتمانية:

يطلق عليها بطاقة الخصم الفوري المدينة debit card وتعتمد على وجود أرصدة فعلية في صورة حسابات جارية للعميل لدى البنوك لمواجهة السحوبات المتوقعة، تعتبر أوسع البطاقات انتشارا في العالم لأنها تقلل من مخاطر الديون، وعادة ما يكون لهده البطاقات سقف عام محدود ولا يتيح لحاملها الاستفادة من أي ائتمان ويمكن تقسيمها كما يلي (القيلوني، 2002، صفحة 66):

- **بطاقة الدفع المسبق:**

يقوم صاحب هده البطاقة بشحنها بمبلغ مالي وعند إتمام أي معاملة تجارية، يتم سحب المقابل المالي من هده البطاقة حتى ينتهي المبلغ المشحون أو المعبأ في البطاقة، ولإعادة استخدامها يجب إعادة شحنها وهكذا (الشوري، 2008، صفحة 37).

- **بطاقة الخصم الفوري:**

يستخدم هدا النوع من البطاقات كأداة وفاء فقط، إذ يشترط لإصدار هده البطاقات أن يكون للعميل له حساب في البنك برصيد، إذ يستطيع البنك المصدر لهده البطاقة أن يخصم منه ما يحصل عليه حامل البطاقة عند استعمالها ويجب أن لا ينقص رصيد حسابه من المبلغ الذي يمكن أن تؤمنه بطاقة الائتمان، أي أن الحد الأعلى للائتمان هو رصيد الحساب الموجود في البنك (الفتاح ع.، 2009، صفحة 07).

- **بطاقة الشيكات:**

يتعهد بمقتضاها البنك المصدر لهده البطاقة لعملية حامل البطاقة بأن يضمن سداد الشيكات التي يحررها العميل من هدا البنك بشروط معينة، وإن البنك المسحوب عليه ملزم بدفع قيمة الشيك للمستفيد بغض النظر عن وجود رصيد كاف لدية أو من عدمه (مرابطي،، 2016، صفحة 18).

- **بطاقة الصرف الآلي:**

لقد عرفت أجهزة الصرف الآلي تطورا كبيرا للتقليل من عدد المعاملات داخل البنك، ومن ثمة البحث عن تحقيق ميزة تنافسية، حيث تم إنشاء محطات صرف آلي لتمكين العميل بمقتضاها من سحب مبالغ نقدية من حسابه في مدى أقصى متفق عليه، وظيفتها الوحيدة السحب النقدي من الموزعات الآلية للنقود والشبابيك الأوتوماتيكية التابعة للبنك المصدر لها ويمكن أن تتضمن خدمات أخرى منها الاطلاع على الرصيد، إجراء تحويلات، طلب كشف الحساب، طلب دفتر الشيكات واستلامه (شكرين، 2005، صفحة 69).

3-1-2: البطاقات الائتمانية

هي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجات مع دفع آجل لقيمتها وتتميز هده البطاقات بأنها توفر كلا من الوقت والجهد لحاملها وكذلك تزيد من إيراد البنك المصدر لها لما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو من فوائد مقابل التأخر في السداد او لا يتم إصدار هده البطاقات إلى بعد دراسة جيدة لموقف العميل حتى لا يواجه البنك المصدر مخاطر عالية في حالة عدم السداد وتنقسم هده البطاقات بدورها إلى (نداش، 2011، الصفحات 26-27):

- **البطاقات الائتمانية المتجددة:**

هدا النوع الأكثر شهرة و استخداما و من أمثلة cart vasa و master card و تستخدم كأداة و فاء و ائتمان في نفس الوقت، فهي تتيح لحاملها الحصول على السلع و الخدمات للبنك المصدر لتلك بطاقة الائتمان المتولد عن استخدام هده البطاقة تعد دينا متجددا على صاحبها أي أن صاحب البطاقة غير ملزم بدفع قيمة الفاتورة المرسلة إلى البنك كل شهر بل هو ملزم بدفع جزء منها فقط حسب الاتفاق بينه بين البنك و هو مخير في الباقي أن يقضي في الموعد المحدد أو يدعه معلق بذمة، و يكون ملزما بدفع فوائد شهرية على هدا التأخير في الدفع و تحسب الفوائد بصفة يومية على المبالغ المتبقية.

- **البطاقات الائتمان الغير متجددة:**

تسمى بطاقة الخصم الشهري أو بطاقة الوفاء المؤجل بحيث لا يمكن لدى حاملها حساب لدى البنك المصدر ومن ثمة عندما يقوم الفرد باستخدامها فانه يحصل آليا على القرض ائتمان مساو لقيمة السلعة أو الخدمة، ولكل البطاقة لشروط الإصدار بتسديد كامل مبلغ الفاتورة خلال فترة لا تزيد غالبا عن 30 يوم من تاريخ استلامه لها. في حالة المماطلة يقوم البنك المصدر بإلغاء عضوية حامل البطاقة وسحبها منه ومن أمثلة عن هده البطاقات .American Express

3-2/البطاقات الذكية: Smart Card

تعتبر البطاقة الذكية إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها انجاز عمليات الدفع الالكترونية المختلفة، وتكون هده البطاقة مزودة بمعالجات ذكية تحدد هوية المستخدم وتخزن بياناته، ويمكن من خلالها دفع المبالغ المالية الصغيرة مقابل دفع عمولة بسيطة لقاء دلك.

3-3/ التحويلات المالية الالكترونية:

تعتبر نوع من الخدمات التي تقوم بها البنوك في العصر الحاضر، ويقصد بها العملية التي تتم بناء على طلب العميل لنقل مبلغ معين إلى شخص أو جهة أخرى تسمى المستفيد، وذلك سواء تم النقل من حساب إلى حساب داخل نفس البنك أو فروعه أو كان النقل بين بنكين مختلفين كلاهما من نفس البلد، أو حصل بين بنكين في دولتين مختلفتين، ففي هده الحالة الأخيرة يتم صرف العملة المحلية بالأجنبية المراد تسليمها للمستفيد، أن عملية التحويل تتم إلكترونيا عبر الهاتف وأجهزة الكمبيوتر.

3-4/الشيكات الإلكترونية:

الشيك الإلكتروني عبارة عن بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الإلكتروني المؤمن وتتضمن هده البيانات التي يحتويها الشيك البنكي تحديد مبلغ الشيك، اسم المستفيد واسم من أصدر الشيك وتوقيعه، ويكون هدا التوقيع عن طريق رموز خاصة (أمين، 2004، صفحة 141).

3-5/بطاقات حديثة ومتطورة: يمكن تصنيفها إلى تلامسية ولا تلامسية:

- البطاقات التلامسية: هي بطاقات يمكن إدخالها في جهاز لقراءتها والتي تحدث اتصالا إلكترونيا وتمح للمعلومات بالانتقال.

- البطاقات الاتلامسية: هي بطاقات تمكن العملاء من إنجاز معاملاتهم اليومية بطريقة سهلة وسريعة وآمنة، عن طريق تمرير البطاقة بالقرب من جهاز الدفع الإلكتروني دون الحاجة إلى إدخالها للجهاز أو كتابة الرقم السري في حالة المبالغ التي لا تتجاوز السقف.

3-6/عن طريق المواقع الالكترونية:

هي عبارة عن خدمة لنقل الأموال عن طريق الانترنيت من طرف لطرف آخر ويتم استخدامها بشكل رئيسي للتسوق الالكتروني والشراء الآمن عن طريق الانترنيت ومن أهم هده المواقع نذكر: موقع paypal

هدا الموقع ليس فقط وسيلة دفع لكنه أيضا عبارة عن وسيلة إيداع ووسيلة لاستقبال الأموال، يعمل على نقل الأموال من فرد عن طريق الانترنيت، ويعتبر هدا الموقع كوسيط بين البائع والمشتري ويتواجد في معظم دول العالم، لكنه غير متوفر في كثير من الدول العربية:

3-7/عن طريق شكات التحويل:

هو عبارة عن نظام الدفع النقدي السريع، يتيح للعملاء اختيار الدفع النقدي بالعملات التي يريدها ونذكر أفضل وأهم وسيط ووهو western Union

3-8/ عن طريق شركات الموبايل:

هده الشركات هي أحدث طرق الدفع عن طريق الانترنيت حيث تعتمد هد الشركات على برامج معينة خاصة بها يتم الدفع باستخدام هاتف دكي واستخدام التطبيق على الجهاز.

4-/طبيعة العمليات المصرفية الإلكترونية وعوامل نجاحها:

تضم العمليات المصرفية الإلكترونية كل العمليات والنشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الإلكترونية مثل: الهاتف، الحاسوب، والصراف الآلي والانترنيت سواء تعلق الأمر بالسحب أو الدفع أو الإئتمان أو التحويل الإلكتروني.... أو غير دلك، حيث يمكن للزبون القيام بإدارة حساباته وإنجاز أعماله المتصلة بالبنك بآلية حديثة تواكب التطور في مجال التقنية.

أن مقومات نجاح الصيرفة الإلكترونية ترتبط بعدة عوامل منها:

-توفر بنية تحتية مناسبة وإعادة هيكلة المصارف والأعمال المصرفية، نشر الوعي وثقافة الصيرفة الإلكترونية بين عملاء البنوك والعمل على تطوير كفاءة الموظفين من خلال الدوريات التدريبية، وإعفاء الخدمات الإلكترونية من أية رسوم والعمل على تطوير الموقع الإلكتروني للمصرف بشكل مستمر.

-توفير المصرف المعلومات عن الخدمات التي يقدمها بشكل دائم سواء عن طريق الموقع الإلكتروني أو الهاتف المحمول أو عن طريق إرسال النشرات التعريفية عبر البريد الإلكتروني للعملاء واستخدام القنوات الإعلامية لتعريف العملاء بهده الخدمات وكيفية استخدامها والتعامل معها (السميرات، 2011، صفحة 536):

-اختيار الأنظمة الإلكترونية المناسبة التي يعتمد عليها البنك في تقديم خدماته المصرفية عبر الانترنت إعداد برمجيات من طرف تقنين داخل البنك.

-تطوير التشريعات والأطر القانونية للصيرفة الإلكترونية وهدا بهدف حماية المتعاملين عبر الشبكة من مخاطر القرصنة وغير دلك ويتطلب الأمر وجود منظومة قانونية قادرة على توفير الشعور بالاطمئنان لدى أطراف التعامل بالصيرفة الإلكترونية.

II/ ماهية أزمة السيولة:

أزمة السيولة هي وضع مالي يتسم بنقص السيولة أو الأصول القابلة للتحويل بسهولة إلى نقد في العديد من الشركات أو المؤسسات المالية في وقت واحد هدا ما يؤدي إلى عدم مقدرتها على سداد الديون وحتى الإفلاس.

1-تعريف أزمة السيولة: هي الحالة التي تصب إليها المصارف عندما تزيد المدفوعات الواجبة عليها عن الإيرادات المستحقة لها، مما تعجز عن الوفاء بديونها في أوقات السداد المتعاقد عليها مسبقا، ينتج عن دلك فقدان الثقة والمصداقية لدى العملاء وعدم مقدرة البنوك على منح الإئتمانات وقدرتها على تسيير الأموال المادية الموجودة لديها وتحويلها إلى نقد بسرعة.

أما فيها أزمة السيولة في الاقتصاد، يقول الخبراء أن أزمة السيولة تبدأ في الظهور إذ زادت أو انخفضت السيولة المتداولة في الاقتصاد يقال أن هناك حالة من الإفراط في السيولة أو الإفراط النقدي، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم ويجد الفرد العادي أن لديه كمية كبيرة من النقود ولكن لا تشتري إلا القليل من السلع، وهنا يقع الأفراد فيها يعرف بالخداع النقدي أي أن كمية النقود لا تعبر عن قيمتها. أما ادا قلت السيولة في الاقتصاد، فإن هدا يخلق نوعا من الركود يؤثر على النشاط الاقتصادي للأسواق ولا يجد الفرد النقود التي يشتري بها السلع رغم أن أسعارها منخفضة.

2-العوامل المؤثرة غي أزمة السيولة المصرفية: من أهم العوامل التي تسبب في شح في السيولة نذكر منها

-الركود الاقتصادي وتراجع نشاط المؤسسات الكبرى

-تراجع الصادرات

-عمليات الإيداع والسحب على الودائع: مواجهة عمليات السحب على الودائع نقدا يؤدي إلى تخفيض نقدية البنوك التجارية لدى البنك المركزي وبالتالي إلى تقليص سيولته.

-عمليات المقاصة: تزداد وتنخفض سيولة المصرف التجاري نتيجة مقاصة حساباته مع المصارف التجارية المحلية الأخرى وتزيد أرصدته النقدية عندما يظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي.

-رصيد رأس المال الممتلك: كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف ومن ثمة تتقلص القدرة الافتراضية ومواجهته على تسديد التزاماته الجارية.

-التعامل الكبير بالنقود المعدنية والورقية على حساب أدوات الدفع الأخرى.

3-مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمة السيولة:

إن عصرنة الصيرفة الإلكترونية وتشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني يقلل من الشراء النقدي خارج النظام البنكي، مما يعني أن المصارف المركزية يمكن لها التحكم في السيولة النقدية، وبالتالي يتوفر لديها السيولة الكافية التي تزيد من قدرة البنوك التجارية على تقديم القروض ودعم الاقتصاد، كما أنه سيخفض التداول بالعملات الورقية والمعدنية،

وهدا بدوره يقلص الحاجة لطباعتها، مما يوفر مصاريف باهظة على مؤسسة دار النقد. كما سيعود دلك بالفائدة على البنوك التي ستدرك الانخفاض المتحقق على التكلفة الناتجة عن التعاملات النقدية بالإضافة إلى التكلفة المترتبة على الاستثمار في أجهزة المودع الآلي وصيانتها (شايب، 2017، صفحة 220).

إن تحفيز استخدام الوسائل الإلكترونية في إجراء المدفوعات يعزز دور البنوك بما تؤمنه من شفافية واستقرار نقدي لضمان سلامة المعاملات المالية، وبالتالي يكون هناك قضاء على الأوراق النقدية المزورة وضبط للحسابات المالية على مستوى الهيئات المالية والإدارات والمؤسسات بمختلفها من خلال الشفافية في القوائم المالية، بالإضافة إلى دلك قد يساهم في الحد من اكتناز النقود خارج النظام لمصرفي.

III/ واقع استعمال وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية:

في خصم هدا التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات الذي ساهم في إحداث تحول في أنماط العمل المصرفية المقدمة للزبائن، أصبح حتمية على كل دولة التأقلم مع هدا التطور، فالجزائر من الدول المدركة لهده الضرورة، لدلك سعت إلى الاهتمام باستعمال تقنية الدفع الإلكتروني من خلال وضع مشروع لتطوير وتحديث نظام الدفع إبتداءا من سنة 2005.

1- **تطوير استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر:** لقد سعت الدولة الجزائرية في ضبط إصلاح المالي البنوك وفق استراتيجيات جديدة، وتم وضع عدة مشاريع لتحديث النظام المالي ودلك من خلال تحديث كل أنظمة الدفع، السحب، الإئتمان، التحويلات المالية، الخدمات المصرفية، كشوف الحسابات والتنظيم الداخلي.

أول مشروع لتطوير نظام الدفع في 2002/2001 تبناه بنك الجزائر ووزارة البريد والتكنولوجيا للإعلام والاتصال، واستفادت الجزائر لتطبيق هدا المشروع ب 1.90 مليون دولار أمريكي كمساعدة من البنك العالمي (الجليل، 2018، الصفحات 175-178) وتضمن هدا المشروع الإصلاحات التالية:

1-1/نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS: انطلقت في 29 نوفمبر 2004 والذي يعني تسوية المبالغ الكبيرة في الوقت فورا، ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وبصفة آنية وبمبالغ إجمالية، يقوم بتفنيد أموال تحويل الدائنة، ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية المعمول بها في بلد ما من خلال حسابات المركزية للبنوك (منيرة، 2020، صفحة 158) يهدف هدا المشروع تحسين الخدمة المصرفية والوصول إلى المستوى الدولي.

1-**2/ نظام المقاصة عن بعد:** إن عملية عصرنة نظام الدفع عرفت دفعة جديدة بإنشاء نظام مكمل لنظام RTGS وهو نظام ACTI الذي يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام صكوك تحويل، اقتطاع، عمليات السحب والدفع بالبطاقة البنكية، وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل المساحات الضوئية والبرمجيات المختلفة، ويمثل هدا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة وفق المعايير الدولية بهدف التحسين النهائي للخدمات المقدمة للزبائن (سماعين،، 2017، صفحة 84) دخل هدا النظام حيز التنفيذ 15 ماي 2006 بحيث عالج 71933 عملية بما قيمته 51.12 مليار دينار و 489436 عملية في ديسمبر من نفس سنة 2006 بقيمة 303.17 مليار دينار (05-06).

1-3 نظام السحب ما بين البنوك 1997: في عام 1996 أطلقت شركة SATIM مشروع وضع نظام نقدي مشترك ما بين البنوك ساهمت في وضع حلول في مجال التحويلات الإلكترونية ما بين البنوك ودلك بجمع مختلف البنوك الوطنية والخاصة لتبادل المعلومات والتنسيق في عمليات السحب والدفع بالموزع الآلي، قامت الشركة بإرساء الشبكة

النقدية الإلكترونية البنكية المشتركة RMI بواسطة الموزعات الإلية DAB، وهي تسمح بقبول جميع البطاقات في جميع الأجهزة التابعة لمختلف البنوك المشاركة في الشبكة.

في 2002 تم الانطلاق الرسمي لمشروع التسديد الإلكتروني ما بين البنوك وحولت البطاقة العادية إلى بطاقة سحب ما بين البنوك CIB شركة SATIM أبرمت عقد مع الشركة الفرنسية TNGENICO PATA SYSTEM في أفريل 2003 من أجل تعميم النقد الإلكتروني في البنوك الجزائرية، وتم إصدار أول بطاقة دولية في الثلاثي الأول من سنة 2004 بالإضافة إلى إبرام اتفاقية أخرى بين المجموعة الفرنسية DEAGRAM EDI الرائد في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة وهذا من أجل تحقيق مشروع الصيرفة الالكترونية (سلامي، 2020). ثم قامت الشركة بعد هده المرحلة مع جميع المصارف المنخرطة بالانضمام في شبكات الدفع الدولية، بإصدار بطاقة دفع MASTER CARD أو VISA القابلة للاستعمال على المستوى الوطني لعمليتي السحب أو الدفع.

لقد كانت سنة 2006 عصرنة أنظمة الدفع وما تنتج عنه من تطوير الوساطة البنكية الفعالة والمؤمنة لخدمات بنمية زادت جودة تخدم الزبائن في إطار مضمون ومضبوط.

1-4/بطاقة الدفع البنكية:

هي بطاقة بلاستيكية تمنح كل الأشخاص الدين لهم رصيد في البنوك الحق السحب من جميع الموزعات الآلية على مستوى جميع البنوك ومدة صلاحيتها عامين، ويمكن استخدامها ما بين المصارف فهي بطاقة مواصلة شبكة النقد ما بين المصارف وجهاز الدفع الإلكتروني TPE ونميز نوعين من هده البطاقة هما:

*البطاقة الكلاسيكية: هي بطاقة بنكية تمنح للموظفين العاديين وأصحاب الدخول المتوسطة والمبلغ الأقصى للسحب 50000.00 دج

*بطاقة سي بي أي فيزا غولد: هي عبارة عن بطاقة الدفع الإلكترونية العالمية التي ترخصها هيئة عالمية فيزا تسمح بتحويل الأموال من البنك المحلي إلى البنوك دولية

-البطاقة الذهبية GIB GOLD: هي بطاقة خاصة بأصحاب الدخول المرتفعة مثل التجار والفلاحين والمقاولين الدين يفوق دخلهم الشهري عن 50000.00دج، تمكنهم من إجراء مختلف عمليات السحب والدفع الإلكتروني مطابقة لمعيار الأمان الدولي EMV.

2/ فعالية التعامل بالوسائل الدفع الإلكترونية للحد من أزمة السيولة بالجزائر

أبرزت أزمة السيولة التي يعيشها القطاع المالي في الآونة الأخيرة الحاجة الملحة إلى تطوير استخدام الدفع الإلكتروني من اجل تخفيف الضغط على البنوك ومراكز البريد والتقليل من الاستخدام المفرط للنقود سواء لدفع الفواتير أولا لاقتناء مختلف السلع وحتى الخدمات.

إن مؤشرات الدفع الإلكتروني عبر المنصة النقدية للجزائر عرفت تحسنا محسوسا خلال السنوات الأخيرة بحيث سجلت أكبر عدد من معاملات الدفع الإلكتروني السنوية على المستوى العربي، حيث قاربت 63.4 مليون معاملة من إجمالي 141 مليون معاملة تمت في قطاع التجزئة بالدول العربية التي توفرت فيها البيانات خلال سنة 2019.

ابتداء من 2016 تم الإطلاق الرسمي لخدمات الدفع الإلكتروني، وتعلق الأمر باتصالات الجزائر موبيليس، الخطوة الجوية الجزائرية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، شركة المياه والتطهير بالجزائر العاصمة سيال، جازين اوريدو وشركة أمانة للتأمينات، ثم انضمت لهده الآلية الجديدة في الدفع البنوك العامة والخاصة وسينضم آخرون قريبا.

يتم عرض إحصاءات استعمال وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر كالتالي:

2-1/ البطاقات البنكية:

إن الفصل الأول من سنة 2021 سجل ارتفاع في عدد البطاقات البنكية بأكثر من 10.7 مليون بطاقة + 7.49% مقارنة بنهاية الفصل الأول من 2020، وينقسم هدا العدد كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل 2: عدد البطاقات البنكية الفصل الأول لسنة 2021 بالجزائر

البطاقات	العدد
البطاقات البنكية	1.681.995
بطاقات الأعمال	25.990
بطاقات الاحتياط وفيزا وماستركارد	1.640.929
عدد البطاقات الذهبية	7.363.219

المصدر: WWW.APS.DZ

2-2-الدفع والسحب عبر أجهزة الدفع الإلكتروني

مبلغ عمليات الدفع بواسطة البطاقات البنكية عبر أجهزة الدفع الإلكتروني وعبر الانترنيت يقدر بـ 5.370.687.652.64 دج متوسط المبلغ الإجمال لعمليات الدفع الإلكتروني مقارنة بمبلغ عمليات السحب عبر الموزعات الآلية يقدر بـ 1.54%، لكن لا زال الكثير من المواطنين يقتصرون على الطرق التقليدية في اقتناء حاجاتهم اليومية وهناك نسبة ضئيلة يعتمدون على هدا الدفع الحديث ودلك في قطاعات معينة لدلك فلابد تعميم هده الخدمة في جميع القطاعات وجميع النشاطات.

في هذا النطاق سطرت الحكومة برنامجا عمليا يهدف إلى تسريع مسار عصرنة أنظمة الدفع عن طريق وضع الإطار القانوني المناسب وكذا المنشآت و الأجهزة المتعلقة بأنظمة الدفع في إطار سعيها إلى توفير أكثر من 16 مليون بطاقة دفع في آفاق 2024 بين الشبكة البنكية وبريد الجزائر وتوفير موزع آلي لكل خمسة آلاف نسمة إن المادة 27 من قانون التجارة الإلكترونية الصادر عام 2018 تشير إلى إلزام كل متعامل اقتصادي و تجار التجزئة بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني للعملاء لتسديد ثمن مشترياتهم باستعمال حسابهم البنكي أو البريدي أي باستعمال جهاز(تي.بي. أو كو أد كود)، لكن اتجهت الحكومة الجزائرية إلى تأجيل تطبيق هدا القانون إلى سنة 2020 بحيث المادة 111 تنص بتعميم أجهزة الدفع الإلكتروني للتجار مرة ثالثة في 2021 بسبب عدم جاهزية البنوك والتجار لهده التقنية الحديثة وكدلك نتيجة تفشي فيروس كورونا وانعكاساته على الوضع العام خلال الأشهر الأخيرة، وانشغال المؤسسات المصرفية بملفات القروض، ودراسة المشاريع واسترجاع الأقساط والإجراءات الخاصة بمرافقة المتضررين من وباء كورونا.

2-3/ استخدام الهاتف المحمول في الدفع الإلكتروني

لا تستعمل المصارف الجزائرية الهاتف في تقديم خدماتها سواء الهاتف الثابت أو المحمول، رغم ما شهده هدا الأخير من تطور كبير بعد فتح السوق الجزائرية في السنوات الماضية، على المصارف الاستفادة من عدد مشتركي خدمة الهاتف في تقديم خدماتها.

3/عوائق استخدام أدوات الدفع الإلكتروني في الجزائر:

رغم الجهود المبذولة في سبيل تطوير النظام المصرفي في الجزائر التي بدأت مند سنة 1990، وأيضا ما حملته القوانين الصادرة والمقدمة في هده الآونة الأخيرة، تبقى هده الإصلاحات بعيدة عن الأهداف المسطرة مقارنة مع الدول التي عرفت تطور كبير في هدا المجال ويظهر هدا في عدم تعميم إدخال وسائل الدفع الإلكترونية في جميع القطاعات رغم اعتماد الجزائر لنظامين: نظام التسوية الإجمالية الفورية والمقاصة عن بعد وإصدارها لبعض البطاقات الإلكترونية ومن بين العوائق التي تقف أمام دلك نذكر منها:

- قلة أجهزة الدفع الإلكتروني التي تمنع استخدام البطاقات البنكية في الجزائر.
- عدم وجود بنية فعالية وسريعة للاتصالات وارتفاع تكلفة الصيانة بالإضافة إلى غياب الهياكل والتقنيات اللازمة.
- نقص في الخدمات والمزايا التي توفرها البطاقات المستلمة.
- عدم وجود ثقافة ووعي مع وجود نسبة عالية من الأمية في مجال المعلوماتية والدفع الإلكتروني بالإضافة إلى تجاهل البطاقات في مراكز التسويق.
- غياب الحملات التحسيسية الإشهارية التي تعرف بأهمية البطاقات.
- عدم اهتمام الهيئات الإدارية العليا والمؤسسات الاقتصادية بموضوع التجارة الإلكترونية.
- غياب نظام قانوني يوحد أحكام وسائل الدفع الحديثة.

الخاتمة:

إن تطور التجارة الإلكترونية نتيجة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، استلزمت ضرورة تطور القطاع المالي وخاصة النظام المصرفي وتطبيق المعلوماتية في مجال البنوك، ما يعرف بالصيرفة الإلكترونية، التي قدمت للاقتصاد بصفة خاصة دعما قويا وساهمت في زيادة حركته وهذا بفضل استعمال وسائل الدفع الالكترونية.

لقد أثبتت الدراسات السابقة أن التحول نحو هدا النظام الحديث في الدفع يخفف على المؤسسات المالية والمصرفية من وطأة الأزمة المتفاقمة في السيولة النقدية، بحيث ستحد من الحاجة إلى النقود الورقية في تسوية المدفوعات، وتنخفض تكاليف التشغيل وتقلل من الوقت المطلوب لإنجاز الأعمال.

يمكن استخلاص أن الجزائر بدأت تتبع الخطوات الصحيحة نحو تطوير وتحديث وسائل الدفع وذلك إبتداءا من 2004، و هناك جهود مستقبلية تقوم بها السلطات من اجل توسيع الشمول المالي من خلال التسهيلات التي أقرها البنك المركزي لفتح الحسابات المصرفة والبريدية للأشخاص، بحيث سجلت تقدم نسبي في مؤشرات الدفع الإلكتروني خلال السنتين لماضيتين وخاصة في ظل الأزمة الصحية الناجمة عن انتشار جائحة كورونا التي أسهمت في خفض استعمال السيولة النقدية، وتسجيل ما يفوق مليوني عملية تجارية عبر أجهزة الدفع الإلكتروني سنة 2021 بزيادة قدرت

بنسبة 220% مقارنة بالعام الماضي، وكذلك الدفع عبر الانترنيت سجل ارتفاعا من 1.33 مليون عملية خلال سنة 2020 إلى أكثر من 6.3 ملايين خلال سنة 2021.

بالرغم من ذلك مازال الأمر غير كافي بالنسبة للجزائر التي تشهد تأخرا في رقمنة المعاملات التجارية بالمقارنة مع الدول الأخرى بسبب التماطل في تطبيق القوانين نظرا لتفشي الأزمة من جهة وسوء التسيير للموارد وعدم إتباع سياسة فعالية من جهة أخرى لدلك سنخرج ببعض الاقتراحات والتوصيات.

اقتراحات:

– الإسراع في تنفيذ برامج عصرنة نظام الدفع الإلكتروني

– تقوية البنية التحتية للجهاز المصرفي وذلك بزيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات لتشكيل خدمات حديثة متنوعة للعملاء بكفاءة وبأقل تكلفة.

– إعادة تأهيل العنصر البشري وتكزينه خارج الوطن وذلك بالاستعانة لدوي الخبرة والاستشارة الدولية على استخدام أحدث نظم الدفع الإلكتروني.

–وضع تحفيزات من شأنها تدفع التجار إلى الاعتماد على أسلوب الدفع الإلكتروني بدلا من استعمال الأوراق النقدية.

– تطبيق الدولة لقوانين وتشريعات التي تحمي العملاء وتعالج المشاكل التي تنجم عن استخدام هده الوسائل وتحديد العقوبات المناسبة لها.

– يستلزم تطوير بطاقات الدفع الإلكترونية من البطاقات التلامسية إلى اللاتلامسية وتعميم استخدامها في المجلات ووسائل النقل المختلفة

–تشجيع المواطنين على استخدام هده الوسائل من خلال إلغاء بعض الرسوم وكذلك بالقيام بحملات التوعية والتحسيس والترويج لأهمية استعمال هده الوسائل في ظل انتشار فيروس كوفيد 19.

– تطوير خدمات الدفع الإلكتروني عبر أجهزة الهاتف الذكي.

الهوامش

1–نسبة 70% من البطاقات المتداولة مشغلة.

2–عزز بريد الجزائر خدمة الدفع الإلكترونية بتطبيق بريدي موب الذي يسمح بتحويل مالي من حساب CCP لآخر دون الحاجة للتوجيه لوكالة البريد

قائمة المراجع

ابراهيمي سلامي. (2020). *آفاق نظام الدفع الإلكتروني وانعكاساته*. يومية الوسط ، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1 .

أمين ,ا .م .(2004) .*التعاقد الالكتروني عبر الانترنيت* .Vol)الطلعة الأولى .(الإسكندرية :دار المطبوعات الجامعية.

جربوعة منيرة. (2020). واقع استعمال وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر. *34*(3).

جلال غايدة الشوري. (2008). *وسائل الدفع الالكتروني*. مصر : دار الثقافة للنشر و التوزيع.

حجازي بيومي عبد الفتاح. (2003). *مقدمة في التجارة الالكترونية العربية* (المجلد الطبعة الأولى). الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

رابح حمدي باشا، وهيبة عبد الرحيم. (2012). تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية،. *مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، 14*(4)، صفحة 172.

زهير نداش. (2011). *دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية*. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

سماح شعبور، مصباح مرابطي،. (2016). *وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر، واقع و تحديات*. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات ماستر، شعبة علوم تجارية، تخصص تمويل مصرفي، ، جامعة تبسة.

سميحة القيلوني. (2002). *وسائل الدفع الحديثة البطاقات البلاستيكية، الجديدة في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، الجديد في التقنيات المصرفية* (المجلد الجزء الأول). لبنان.

شايب ,م .(2017) .الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري .*مجلة اقتصاديات المال والأعمال، , 4*(1).

عصام عبد الفتاح. (2009). *التجارة الالكترونية في التشريعات الأجنبية والعربية*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

محمد العضايلة، هشام عثمان الميضنين، محمد خليل السميرات. (2011). العوامل المؤثرة على استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر الانترنيت من وجهة نظر العملاء. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 12*(3).

محمد شكرين. (2005). *بطاقة الائتمان في الجزائر*. رسالة ماجيستر في علوم التسيير، فرع النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير في الجزائر.

محمود الكيلاني. (2008). *عمليات مابين البنوك* (المجلد المجلد الرابع). (الموسوعة التجارية، المترجمون) الأردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع.

مقدم عبد الجليل. (2018). واقع ورهانات تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بشار. *global journal of economic and busniess ، 5*(2).

ميادة بلعياش، حياة بن سماعين،. (2017). مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 8*(2).

نظام رقم 05-06. (بلا تاريخ). *المتعلق بمقاصة الشيكات وأدوات أخرى للمدفوعات*. المؤرخ في 18 ذي القعدة 1443 الموافق 15 ديسمبر 2005 .